أبو بكر عبد الرزاق | Abubakr Abdelrazig*

الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية: دراسة في أسباب صعود التيار الشعبوي في أميركا وتداعياته

Liberal Democracy Caught between Liberal Elitism and Populism: Factors and Consequences of the Rise of Populism in America

تناقش هذه الدراسة إحدى أهم مشكلات الديمقراطية الليبرالية اليوم؛ أي التناقض الحاسم الكامن في بنيتها والمحفز لتطورها بين الديمقراطية القائمة على مبدأ السيادة الشعبية، وبين الليبرالية المرتكزة على مبدأ الحرية الفردية، وهما مكونان يعملان بشكل دائم في اتجاهين مختلفين. وتركز على أزمة بروز التيار الشعبوي وسيادته في التجربة الأميركية. وتخلص إلى أن التناقض في الديمقراطية الليبرالية يميل إلى أن يعكس تفاوتات ومصالح اجتماعية واقتصادية أكثر منها ثقافية وعرقية. ومع أن نتائج التناقض لا تقتصر على التجربة الأميركية وحدها بل تتعداها إلى بقية العالم، فإنه في الوقت ذاته تناقضٌ ماثلٌ في معظم الديمقراطيات الليبرالية، التي يطغى فيها أحد المكونات على الآخر؛ ما ينتج أحد خيارين: نظام نخبوي أو نظام شعبوي، كما هو ماثل الآن، بما يضع مكونات المجتمع الأميركي في مواجهة بعضها بعضًا بشكل حاد ومباشر، ويفتح الباب مستقبلًا أمام بروز صيغة ديمقراطية ربما كانت مغايرة للديمقراطية الليبرالية التي عرفها هذا البلد.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، الليبرالية، الشعبوية، النخبوية.

This paper discusses one of the most pressing challenges facing liberal democracies, specifically, the tensions between the concept of popular consent (or "sovereignty of the people") and the protection of individual freedoms. These two aspects of democracy have been in liberal democracies across time and space, argues the author, but the paper examines in detail the rise of a populist bloc in the United States. The author asserts that the self-contradiction contained within democracy reflects social and economic differences and not ethnic or cultural variance. The author concludes that the conflict between these two aspects of democracy produces a system of government which favors one aspect over the other. This, the author says, creates sharp social conflict in America and could give rise to a novel form of democracy there.

Keywords: Democracy, Liberalism, Populism, Elitism

* باحث سوداني مختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

* A Sudanese Researcher, Specialized in Political Science and International Relations

مقدمة

يُعدُّ صعود الأحـزاب والقادة الشعبويين في بلدان أوروبية ذوات تجارب ديمقراطية عريقة، ظاهرةً شديدة الأهمية والخطر؛ لما تحمله من تهديد واضح لهذه الأنظمة، فقد هيمن على البرلمانات في اليونان وهنغاريا وإيطاليا وبولندا وسلوفاكيا وسويسرا أحزاب شعبوية، بينما في فنلندا والنرويج وليتوانيا صارت الأحزاب الشعبوية جزءًا من التحالف الحاكم[1]، بالتزامن مع بروز نجم السياسية الشعبوية ماريان لوبان زعيمة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، مترافقًا مع نجاح نايجل فاراج الزعيم الشعبوي لحزب استقلال بريطانيا في حملته التي قادها لخروج بلاده من الاتحاد الأوروبي[2]. يأتي كل ذلك في الوقت الذي يشهد فيه العالم وصول دونالد ترامب، الذي يمتطي خطابًا شعبويًا صادمًا، إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية. ويعكس هذا المشهد العالمي مزاجًا شعبويًا مفرطًا، ربما فاقت تأثيراته التوقعات؛ ما يجعل منه حالة تستحق الدراسة والتفسير. ومن هنا تحاول هذه الدراسة النظر في الأسباب البنيوية التي تفسر وصول سياسي شعبوي، مثل دونالد ترامب، إلى رئاسة الدولة التي تقود المنظومة الليبرالية العالمية، وربط ذلك بالعواقب المتوقعة لهذا التحول المربك، على المبادئ والقيم والتجربة الديمقراطية في أميركا، وعلى مصير المنظومة الليبرالية التي أصبحت حقيقة ماثلة، يتكئ عليها النظام العالمي كما صاغته عقيدة ما بعد الحرب العالمية الثانية. واستطرادًا، فإن هذه الدراسة تحاول معالجة موضوعها وفق تقسيم إجرائي، يبدأ بجانب نظري يتناول مفاهيم الشعبوية والديمقراطية الليبرالية واشتقاقاتها وتجسداتها في الواقع، ومدى تطابق أحد تلك المفاهيم أو تعارضه مع روح الديمقراطية كقيم وتطبيقات، ثم تنتقل الدراسة إلى الأسباب التي تفسر هذا الصعود الدرامي للتيار الشعبوي، لتنتهي بصياغة توقعات يرجح أن تحدث نتيجة لهذا التغير في المنظومة الديمقراطية الليبرالية.

الشعبوية والديمقراطية الليبرالية في الأدبيات: النظرية والتطبيق

حتى وقت قريب، كان تركيز دارسي النظم الديمقراطية الحديثة، منصبًّا فقط على دراسة الانقلابات العسكرية أو التحولات السلطوية التي تصيب النظم الديمقراطية الهشة غير الراسخة الجذور[3]، بوصفها التهديد الأهم لهذه النظم، نظرًا إلى أن هذا النوع فقط من النظم الديمقراطية الهشة، هو الوحيد المعرض للتقويض[4]. كان الفهم السائد هو أن الديمقراطيات المعيارية في الولايات المتحدة الأميركية والغرب الأوروبي ستكون بمنأى عن خطر التقويض أو التهديد، فجرى استخدام مكثف وشبه احتفائي من دارسي السياسة لعبارة أرسطو التي يقارن فيها النظم الديمقراطية بالنظم السلطوية، واصفًا الأولى بأنها ما تزال أكثر أمانًا من النظم السلطوية التي تتعرض لمخاطر الثورة الشعبية والانقلاب الداخلي[5]، إنه أرسطو نفسه الذي نوه مبكرًا إلى أن الثورة على النظم الديمقراطية ليست احتمالًا مستبعدًا، وهي عادة ما تتم بواسطة قادة ديماغوجيين متعصبين، يلهبون مشاعر الناس ويثيرون سخطهم على النخب السياسية[6]. وعلى الرغم من صعود اليمين الشعبوي في عدة بلدان ديمقراطية في أوروبا شرقًا وغربًا، وتصويت المواطنين البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، لم يستشعر دارسو النظم الديمقراطية خطر التحول الشعبوي على هذه النظم إلا مع وصول الزعيم الشعبوي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عقب الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة؛ إذ بدا لهم أن حجم الخطر الذي يحدق بتجارب البلدان الديمقراطية الراسخة أكبر من أن يُتجاهل، وقد وصل أخيرًا إلى مركز المنظومة الليبرالية التي تدير العالم.

> كان الفهم السائد هو أن الديمقراطيات المعيارية في الولايات المتحدة الأميركية والغرب الأوروبي ستكون بمنأى عن خطر التقويض أو التهديد

1 Andrea Kendall-Taylor & Erica Frantz, "How Democracies Fall Apart: Why Populist is a Pathway to Autocracy?" *Foreign Affairs* (December 2016), p. 1, accessed on 1/6/2017, at: goo.gl/epqK8N

2 عزمي بشارة، "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية"، مجلة **سياسات عربية**، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 17 - 18.

3 حول مفهوم ترسخ النظم الديمقراطية وفشلها؛ يحسن الاطلاع على الدراسة التي قدمها لينز واستيبان:

Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation. Southern Europe, South America, and Post-communist Europe* (Baltimore & London: the Johan Hopkins University Press, 1996), pp. 6 - 15.

4 هذا الحصر لمهددات النظم الديمقراطية في خطر الانقلابات العسكرية كان حصيلة دراسات لتجارب الانتقال الديمقراطي في القرن العشرين، انظر:

Jeff Haynes, *Democracy in the Developing World: Africa, Asia, Latin America, and the Middle East* (Cambridge: Polity Press, 2001).

5 Aristotle, *Politics*, Benjamin Jowett (trans.), (Kitchener: Batoche Book, 1999), p. 109.

6 يقدم أرسطو هنا عدة أمثلة أدى فيها بروز قادة ديماغوجيين لسقوط النظام الديمقراطي كحالات كوس، وردوس، وهرقلية، وميغارا، انظر:

Ibid., p. 115.

مفهوم الشعبوية وسياقاته التاريخية

يمكن تعريف الشعبوية بأنها "عقيدة وإستراتيجية سياسية، وأسلوب خادع لتسويق البرامج السياسية"[7]. وقد جرى استخدام مصطلح الشعبوية أول مرة في سياق الديمقراطيات الحديثة عام 1890، لوصف الطرف الثالث الواسع من الجماهير، غير الممثل بواسطة الأحزاب الرئيسة[8]، وهي تُعبّر عن حالة الريبة وعدم الثقة، والعداء المفرط للنخب والتيار السياسي السائد، والمنظومة المؤسسية التي يستند إليها النظام الديمقراطي، بينما تنظر الشعبوية إلى نفسها بوصفها ممثلًا لتطلعات بسطاء الناس والمنسيين، وأنها التجسد الأقوى للروح الوطنية الأصيلة[9].

أما تاريخيًا، فقد خلقت الفترة من أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والتحول الكبير الذي فرضته الرأسمالية الجامحة آنذاك، مناخًا خصبًا لظهور النزعات الشعبوية، فحينما أعادت الرأسمالية تشكيل العالم الغربي برمته، تحطمت المجتمعات والمهن التقليدية والقيم الثقافية، وترافق ذلك مع موجات الهجرة الهائلة، من الريف إلى المدينة ومن البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى. ومن ثَمَّ جاء الكساد الكبير في العام 1930 ليكمل تشكُّل الكارثة[10]، فكانت السمة الغالبة في تلك الفترة هي العداء للأجانب والمهاجرين، في حال أقرب إلى ما يحدث اليوم للأقليات والمرأة في أوروبا وأميركا، لينتهي ذلك المشهد بظهور الأنظمة الفاشية والنازية والأنظمة الشعبوية الأخرى التي قادت مباشرة إلى كارثة الحرب العالمية الثانية، "ويفسر صعود الفاشية في أوروبا في هذه الفترة بالذات، حقيقة فشل النخب والمؤسسات الديمقراطية في معالجة المشكلات التي واجهت مجتمعاتها آنذاك"[11].

عادة ما يظهر القائد الشعبوي في صورة المدافع عن القيم، والمطالب بحقوق الأغلبية من المواطنين المخلصين في عملهم؛ ما يجعله على استعداد لأداء دور الزعيم الديماغوجي للغالبية، والذي يستغل جهل من هم أقل تعليمًا وغير المتعلمين من الناس، وعادة ما تتسم خطبه بازدراء مبدأ التسامح، والتشكيك في القيم العليا، وتبني نظرية المؤامرة[12]، وهو ما عكسته تمامًا خُطب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، الذي يثير أعجاب مؤيديه بعبارات تزدري "قيم الديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها السياسية ومبادئها"[13]. لقد كتب ترامب مبررًا توجهه الشعبوي الصارخ "[إن] الترياق الوحيد لعقود من الحكم المدمرة من قبل حفنة صغيرة من النخب هو ضخ جرعة من الإرادة الشعبية الجريئة، في كل قضية رئيسة تؤثر في الدولة [...] لأن الشعب على حق والنخبة الحاكمة دائمًا على باطل"[14].

تشترك الشعبوية والفاشية في سمة أساسية، هي "إيمانهما بأن الأمة يتم تعريفها وفقًا للدين أو العرق ممثلًا في أهم مصادر الهوية التي يشترك فيها عرق ما"[15]، ومن هنا تأتي أهمية الوعد الذي يقطعه كلاهما "بتوحيد الأمة في أصلها النقي الأول تحت قيادة قوية"[16]. ولعل هذا التماثل في الوسائل والأهداف بين الشعبوية والفاشية هو ما دفع "المحكمة في فرنسا العام الماضي إلى إصدار حكم يسمح لخصوم زعيمة حزب الجبهة الوطنية مارين لوبان، بمناداتها بالسياسية الفاشية"[17].

الديمقراطية الليبرالية واشتقاقاتها

يعود مفهوم الديمقراطية إلى عدة قرون ماضية، ويرجع المعنى إلى كلمة يونانية مكونة من مقطعين Demos وتعني الشعب، وKarait وتعني الحكم؛ بمعنى سلطة الشعب أو حكم الشعب[18]، أو حكم

7 Michael Kazin, "Trump and American Populism: Old Wine, New Bottles," *Foreign Affairs* (October 2016), p. 1, accessed on 7/1/ 2017, at: goo.gl/yRA9L8

8 Ibid., p. 2.

9 Fareed Zakaria, "Populism on the March: Why the West is in Trouble," *Foreign Affairs* (November/December 2016), p. 1, accessed on 2/1/2017, at: goo.gl/c9pbGa

10 Sheri Berman, "Populism is not Fascism: But it could be Harbinger ," *Foreign Affairs* (November/December 2016), pp. 1-2, accessed on 2/1/ 2017, at: goo.gl/48gGBO

11 Ibid, p. 1.

12 Stephen Walt, "The Collapse of the Liberal World Order," *Foreign Policy*, 26/6/2016, p. 2, accessed on 29/12/2016, at: goo.gl/rrZA00

13 Ibid., p. 2.

14 Donald Trump, "Let Me Ask America a Question," *The Wall Street Journal*, 14/4/2016, accessed on 7/1/2017, at: goo.gl/0LoedE

انظر كذلك:

Kelly Kohen, "Donald Trump: America Needs 'Bold Infusion of Popular Will'," *Washington Examiner*, 15/4/2016, accessed on 7/1/2017, at: goo.gl/QLuC6A

15 Berman, p. 1.

16 Ibid., p. 1.

17 Ibid.

18 جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005)، ص 21.

الأغلبية[19]. أما المفهوم المعاصر للديمقراطية فيشير إلى حكم الأغلبية الذي يُعبر عنه بالانتخابات الحرة والنزيهة، لكن يرى البعض أن مبدأ الأغلبية وحده، ليس كافيًا للتعبير عن الديمقراطية بمفهومها الحديث. بينما تشير الليبرالية إلى "حماية حريات الأفراد وحماية مجالهم الخاص، بما في ذلك الملكية الخاصة، وقيمتها الرئيسة الحرية وما يشتق منها من قيم"[20]، وبحسب المفكر العربي عزمي بشارة، فإن اللقاء بين الديمقراطية والليبرالية والرباط الذي تم بينهما لم يكن قديمًا، فتاريخيًا لم تكن الديمقراطية ليبرالية ولا الليبرالية كانت ديمقراطية، إذ إن الديمقراطية تركز على المشاركة الشعبية الواسعة، وصنع القرار عبر التمثيل النيابي والانتخاب، لتصبح المساواة هي الهدف الأسمى لمسيرتها. بينما ظلت الليبرالية حتى القرن التاسع عشر تيارًا فكريًا وسياسيًا اقتصاديًا نخبويًا، اهتم بالحفاظ على القيم الضابطة والموجهة لعلاقات الدولة والفرد والمجتمع، ولم يتم اللقاء والربط بينهما إلا بعد أزمة ما بين الحربين في أوروبا، وما أفرزته من عزلةٍ للفكر الليبرالي وصعودٍ للنزعات الجماهيرية الوطنية المتطرفة، بقيادة زعماء دماغوجيين[21]، فصار يطلق لفظ الديمقراطية الليبرالية على النظام الذي يحمي حقوق الأفراد والأقليات، ويضمن حرية مواطنيه وفقًا لدستور تحميه حكومة مقيدة وملتزمة بحكم القانون.

وينحصر دور الدولة في النظام الليبرالي بحسب صمويل بويل وهيربرت جينتس في "إقامة التوازن وحفظه في تدفق الاستثمارات والتجارة الدولية، [باعتبار الحكومة] هيئة مستقلة تستجيب لجمهور الناخبين، وتعمل في ظل تزايد الانقسامات على نحو محايد، على فرض سياسة الاستقرار ضمن حدود المصلحة العامة"[22]. وقد شهدت الليبرالية عدة تطورات خصوصًا في نسختها الأميركية، على نحو بدا مناقضًا حتى لروح الديمقراطية – وهو ما سنتوسع في شرحه لاحقًا - فأدّى ظهور ما عُرف بالليبرالية الجديدة (التي اتجهت إلى التخلي عن الرؤية الكينزية لاقتصاد دولة الرعاية، وتبنت أفكار مدرسة شيكاغو للاقتصاد السياسي – فريدمان والآخرين - لتتطابق مع المناداة المتطرفة بتطبيق قيم السوق الحرة)؛ إلى خلق منافسة حرة واسعة وتجارة حرة عن طريق اقتصاد غير مقيد، وإلغاء للرسوم الجمركية، مصحوبًا بمجموعة من السياسات المالية والاجتماعية المحفزة للاستثمارات والمحايدة تجاه الفقر[23].

19 Aristotle, p. 62.

20 بشارة، ص 15.

21 المرجع نفسه، ص 15.

22 Samuel Bowles & Herbert Gintis, "The Crisis of Liberal Democratic Capitalism: The Case of the United States," *Politics & Society*, vol. 11, no. 1 (1982), p. 57.

23 Wendy Brown, "Neo-liberalism and the End of Liberal Democracy," *Project MUSE, Theory & Events*, vol. 7, no. 1 (2003), p. 1.

أزمة الديمقراطية الليبرالية كمدخل لفهم صعود التيار الشعبوي

حاول بعض الدراسات تفسير بروز التيار الشعبوي في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بعدة تفسيرات، لكن الغالبية منها اكتفت بتلمس المشكلة من حواشيها، أو تناولت أعراضها، كتلك الدراسات التي ركزت على نتائج العولمة الاقتصادية وإفرازاتها، وتدفق الهجرة من أطراف العالم إلى البلدان الغنية[24]، أو التي اكتفت بإلقاء اللوم على النزعات الشعبوية والوطنية وقادة تياراتها، أو حتى التي سعت للتمييز بين شعبوية ما بعد الحرب العالمية الأولى والشعبوية الجديدة Trumpkni؛ كون قادة هذا النوع الأخير يصنفون أنفسهم ديمقراطيين سيحسنون من أداء الديمقراطية[25].

> من الدراسات المتميزة في مقاربتها لظاهرة صعود التيار الشعبوي في أميركا وأوروبا، الدراسة التي قدمها المفكر العربي عزمي بشارة

بينما حاول القليل من هذه الدراسات إيجاد تفسير خارج مقولات التيار الرسمي السائد في الإعلام الليبرالي الجديد نفسه، بالتركيز على فشل بناء نُظم ديمقراطية ليبرالية، كما كان يبشر أنصار هذا الاتجاه بحماسةٍ أفغانستانَ والعراقَ، ليعزو هذا النوع من الدراسات فشلَ النظام الليبرالي، إلى معارضة سورية وإيران والصين وروسيا لجهود الولايات المتحدة الأميركية الساعية لنشر الديمقراطية الليبرالية في الخارج[26]؛ ما يبيّن تركيز هذه الدراسات على العوامل الخارجية أكثر من تركيزها على أزمة الديمقراطية الليبرالية في ذاتها، والتي تعمل على تأكّلها من الداخل.

من الدراسات المتميزة في مقاربتها لظاهرة صعود التيار الشعبوي في أميركا وأوروبا، الدراسة التي قدمها المفكر العربي عزمي بشارة،

24 Jeffry D. Sachs, "The Meaning of Brexit," Project Syndicate, accessed on 7/1/2017, at: https://goo.gl/e2gGcI

25 Berman, p. 4; see also Pierre Briancon, "Europe Fears End of Liberal Economic Order," *Politico*, 11/9/2016, accessed on 2/1/2017, at: https://goo.gl/EFdZ1f

26 Walt, pp. 3, 4, 5.

والتي حاولت أن توجد تفسيرًا مغايرًا لما هو سائد، بأن يقدم مدخلًا تفسيريًا متكاملًا يركز على فكرة استيراد صراع الحضارات إلى داخل المكونات الثقافية في الولايات المتحدة وأوروبا، وإمكان تحول هذه الثقافات في ظل هذا الصراع المحتدم إلى هويات، وتشير الدراسة إلى حقيقة تبنّي فكرة صراع الحضارات من قِبَل قوى دولية أخرى كالصين وروسيا، إلى جانب تزايد الفجوة التي حدثت بين النخبة الليبرالية والفئات المحرومة من الأقليات والطبقة العاملة من البيض في أوروبا وأميركا؛ ما يجعل العلاقة بين هاتين الفئتين أقرب إلى الصراع منها إلى التحالف[27].

ويصدق ما ذهب إليه عزمي بشارة، من استيراد لنظرية صراع الحضارات إلى الداخل، إلى حد بعيد، في تفسير صعود ترامب كنتيجة للسلوك الانتخابي للناخب الأميركي الناقم على المؤسسة، بينما لم تتوسع دراسته في تناول أزمة الديمقراطية الليبرالية، التي دفعت إلى هذا السلوك الانتخابي الاستثنائي، وهي ما سنحاول تفسيره هنا، مع اعتبار أن تصورات الناس العاديين واعتقاداتهم وسلوكهم، هي عرض أو استجابة لهذه الأزمة.

المحافظون الجدد وإشعال التوتر الكامن في الديمقراطية الليبرالية

كانت المقولة الرائجة لدى أنصار التوجه الليبرالي، أن عولمة الاقتصاد والسياسة إن لم تنتج فردوسًا أرضيًا، فستمنح، بلا شك، السلام والازدهار للجميع. ووفقًا لهذا التوجه فإن مسيرة الإنسان باتجاه عولمة المجتمع وقيم اقتصاد السوق الحرة والسياسة الديمقراطية هي قدر حتمي لا مفر منه[28]. بدأ الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية - مأخوذًا بالحماسة التي تشع من هذه الكلمات - في بناء مؤسسات النظام الليبرالي العالمي الجديد، ولم تكن الحرب الثانية قد انتهت بعد، بداية بمؤسسات بروتون وودز Bretton Woods، فقد ساعد في ذلك سياسات ترومان الانفتاحية الساعية لتوسيع قاعدة حلفائه، فاستثمرت الولايات المتحدة على نحو مكثّف في مشاريع إزالة آثار الحرب عن أوروبا، وتم إقراض بريطانيا في عام 1946 لأول مرة من الخزينة الأميركية، ومع خطة مارشال وحتى مرحلة تأسيس حلف شمال الأطلسي "الناتو" في عام 1949، كانت المنظومة الليبرالية تعيد ترسيم العالم، راسمة معه حدودها وفقًا لتوجهات جديدة، بلغ معها في سبعينيات القرن الماضي الاقتصاد العالمي انتعاشًا لم يشهده قط من قبل[29]، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة اتجهت آنذاك بوضوح إلى تصدير الديمقراطية إلى بقية بلدان العالم غير الديمقراطي، فإن محددات خاصة جدًا، متعلقة بمد خريطة المنظومة الليبرالية كانت هي التي تتحكم في مشاريع نشر الديمقراطية في العالم، فتم استثناء الديكتاتوريات الموالية لأميركا وحلفائها في الحرب الباردة، والمناوئة للاتحاد السوفياتي والكتلة للشيوعية، من هذه المشاريع؛ الاستثناء الذي جاء بمبرر أن هذه البلدان لم تتحقق فيها الشروط المسبقة لقيام نظام ديمقراطي، كشروط المجتمع المدني القوي والاقتصاد الذي يقوده قطاع خاص متحرر من سلطة الدولة[30]. وعلى الرغم من تورط تيار أكاديمي أميركي عريض في الترويج لمشاريع كانت آنذاك ذات طابع أمني وعسكري واضح، خطط واشترك في تنفيذها لفرض هيمنة المنظومة الليبرالية على العالم، ليكسبها صبغة علمية مناقضة لحقيقتها؛ فإن القليلين جدًا كانوا قد انتبهوا لذلك المخطط آنذاك[31].

> بينما يركز التوجه في ليبرالية المدرسة الكينزية على توسيع رقعة المساواة بين المواطنين، تميل الليبرالية الجديدة إلى تفضيل توسيع حرية الخيارات الاقتصادية

ومع صعود تيار المحافظين الجدد، ووصول جورج بوش الابن إلى الحكم، تعزز مبدأ مسؤولية الحماية responsibility to protect – الذي برز بعد كارثة الإبادة الجماعية في رواندا - كمحرك أساسي لبوصلة مصالح النخبة الحاكمة في واشنطن، وأعطى هذ المبدأ غطاءً مناسبًا لتحريك الجيوش وانتهاك سيادة الدول، ويشير مبدأ مسؤولية

27 بشارة، ص 7.

28 Yuval Noah Harari, "Does Trump's Rise Mean Liberalism's End," *The New Yorker*, 7/10/2016, accessed on 2/1/2017 at: goo.gl/c5tQ91

29 Joseph S. Nye Jr., "Will the Liberal Order Survive?" *Foreign Affairs*, vol. 96, no. 1 (January/February 2017), pp. 11 - 12.

30 Carothers Thomas, "The End of the Transition Paradigm," *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 1 (2002), pp. 5 - 7.

31 تقدم هذه الدراسة تحليلًا متميزًا لخطط الهيمنة على الشرق الأوسط من قبل بريطانيا والتي تبنتها لاحقًا أميركا، وكيفية تورط قطاع كبير من الأكاديميين الأميركيين وتقديمهم غطاءً يصبغ الرصانة الأكاديمية على مشاريع ذات طابع كولونيالي:
Osama F. Khalil, "Crossroads of the World: U.S. and British Foreign Policy Doctrines and the Construct of the Middle East, 1902-2007," *Diplomatic History* (April 2014), pp. 300 - 328.

الحماية بحسب منظريه إلى التزام الحكومة تجاه مواطنيها[32]، بحيث يمكن إجراء الإبدال بين كلمتي مواطنين ونخبة أوليغاركية، بحسب الوضع والحاجة. وبالنسبة إلى الداخل الأميركي اقتضى هذا التحول المصاحب لصعود المحافظين الجديد، التخلي عن الرؤية الليبرالية الكينزية لاقتصاد دولة الرفاه، وتبني أفكار الاتجاه الليبرالي الجديد، بخلق مناخ واسع من المنافسة والتجارة الحرتين، عن طريق اقتصاد غير مقيد، عبر إلغاء للرسوم الجمركية، وتبني مجموعة من السياسات المالية والاجتماعية المحفزة للاستثمارات والمحايدة تجاه الفقر[33]، فبينما يركز التوجه في ليبرالية المدرسة الكينزية على توسيع رقعة المساواة بين المواطنين، تميل الليبرالية الجديدة إلى تفضيل توسيع حرية الخيارات الاقتصادية[34]، ويبدو هنا أن ثمة افتراقًا قد بدأ يلوح في الأفق، ليس بين مجموعة من النخب التي تفضل الكينزية والأخرى التي تحبذ توجه مدرسة شيكاغو، وإنما - وعلى نحو أكيد - بين الديمقراطية كطريقة للحكم وإدارة الخلافات بين أطراف واسعة بتوخي الصالح العام، وبين الليبرالية كعقيدة اقتصادية وطريقة تنافسية لإدارة الدولة ضمن مجموعة صغيرة من النخبة، وخصوصًا أن اللقاء بين الديمقراطية والليبرالية كان قد جاء متأخرًا[35]، تحت الضغط الملح والحاجة إلى إنقاذ الديمقراطية من الوقوع مجددًا في براثن الخطاب الشعبوي، كما عكسته أوروبا في أزمة ما بين الحربين؛ الافتراق الذي كلما ازداد عمقًا، أضحت الديمقراطية من جديد عرضة للاستيلاء عليها بواسطة الخطاب الشعبوي.

إن هذا الافتراق الذي يبدو أنه صار وشيكًا آنذاك بين الديمقراطية والليبرالية، لم يكن بالتأكيد نتاجًا للقائهما المتأخر نسبيًا، وإنما هو نتاج للتناقض الجوهري الكامن في بنيتيهما، فبحسب الفيلسوف البولندي ليزيك كولاكوفسكي؛ إن ما يغذي هذا التناقض الدائم في بنية الديمقراطية الليبرالية، هو استناد الديمقراطية إلى مبدأ السيادة الشعبية، واعتماد الليبرالية على مبدأ الحرية الفردية، ما يجعل الديمقراطية الليبرالية باستمرار تعمل في اتجاهين نقيضين؛ تسعى أحيانًا لضمان السيادة المطلقة للشعب، ولكن تعمل دائمًا على الحد من سلطة الحكم اليومي للأغلبية، حتى لا تنتهك حقوق الأفراد والأقليات. يتطلب هذا التوتر الكامن في بنية الديمقراطية الليبرالية، بحسب كولاكوفسكي، نوعًا من التوازن الحذر والمرونة العالية، لأنه هو وحده ما يُبقي الديمقراطية الليبرالية مستمرة وفعالة[36].

32 Richard Haass, "World Order 2.0: The Case of Sovereign Obligation," *Foreign Affairs*, vol. 96, no. 1 (January/February 2017), p. 2.

33 Brown, p. 1.

34 Ibid., p. 2.

35 بشارة، ص 15.

36 Leszek Kolakowski, "Uncertainties of Democratic Age," *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 1 (Winter 1990), pp. 47 - 50.

انفراط التحالف بين الديمقراطية والليبرالية وبروز التيار الشعبوي

هذا التوازن الحرج بين سلطة الأغلبية وحريات الأفراد، والذي يمثل الضامن الوحيد لاستمرار الديمقراطية الليبرالية، بدأ في الانفراط حينما قررت النخبة الحاكمة في واشنطن التغول على حصة الأغلبية المتحالفة معها في المنظومة الديمقراطية الليبرالية، بالتخلي عن مبدأ دولة الرفاه، وتبني سياسات المدرسة الليبرالية الجديدة؛ التوجه الذي بلغ ذروته مع مجيء جورج بوش الابن الذي عملت إدارته مباشرة وبإخلاص على تكثيف القدرة العسكرية للجيش الأميركي وتنويعها، ومدّ نطاق انتشاره خارجيًا عبر مشاريع استعمارية جديدة، تستهدف خدمة مصالح النخب الاقتصادية والسياسية، لزيادة هيمنة المنظومة الليبرالية الجديدة عالميًا، بينما اتجهت داخليًا إلى تفكيك مشاريع دولة الرفاه وخفض الحريات المدنية، ورفع القيود عن الشركات الكبيرة، والتخلي عن الالتزام بالحفاظ على البيئة، وفرض ضرائب عكسية تصاعدية -تستهدف أصحاب الدخول المحدودة- وخفض ميزانية التعليم مع زيادة ميزانية السجون[37].

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على الفترة من 20 آذار/ مارس 2003 إلى الآن، في منطقة الشرق الأوسط، وهو تاريخ بداية الحرب على العراق التي قادها عدد من الدول ذوات التجارب الديمقراطية الراسخة (أميركا، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، وهولندا، وإيطاليا ... إلخ)، لتشمل دولًا أخرى من أوروبا الوسطى ما تزال حديثة عهد بالديمقراطية، لكنها على الرغم من ذلك تخوض حربًا من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم العالمي، كما تم الترويج إعلاميًا آنذاك - هي الكلمات المفتاحية لإعلان الحرب خارجيًا والغزو تحت لواء عقيدة مسؤولية الحماية للمحافظين الجدد - كانت حصيلة الحرب مقتل 85 ألفًا من السكان المدنيين، وما يزيد على 4.7 ملايين لاجئ عراقي، حتى عام 2007، وبخلاف رفض الأمم المتحدة ومجلس الأمن قرار الحرب على العراق، لم يرتفع من داخل ما سمي بالعالم الحر آنذاك سوى صوت "الشاعر" دومينيك دو فلبان، وزير خارجية فرنسا منددًا بهذه الحرب، ومبينًا أن ثمة طرقًا سلمية لمعالجة الأمر تتجاهلها أميركا وبريطانيا عن عمد، لأنهما ترغبان في الحرب بأي ثمن. وفقط بسبب الضغط المتزايد من قِبَل ذوي ضحايا 11 سبتمبر، أمكن تقديم كونداليزا رايس المستشار

37 Brown, p. 1.

السابق للأمن القومي بإدارة بوش، للاستجواب من قبل لجنة تتبع للكونغرس، ولم تكن التهمة أساسًا هي غزو العراق، من دون أي أدلة كافية، بل التفريط في الأمن القومي بحيث نجحت هجمات القاعدة على برجَي التجارة في نيويورك. وتشير نتائج التحقيق إلى أن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لم يكن له هم سوى أن تقوم مستشارته للأمن القومي رايس، بإيجاد رابط بين تلك الهجمات وبين العراق تبريرًا لغزوه[38].

إن الافتراق الذي تم بين الديمقراطية والليبرالية، وعكسته نتائج الانتخابات الأميركية الأخيرة، وظواهر بروز النزعات الشعبوية، يمكن فهمه كذلك من خلال ملاحظة التفاوت المتمثل باستئثار النخب الليبرالية الجديدة بالمنافع والقيم المادية التي تقدمها الدولة، وهو افتراق يتمفصل مركزيًا حول سؤال النفع والمصلحة العامَّيْن، أو ما حاول نعوم تشومسكي قوله على طريقته: "إنه من أجل الخير العام ينبغي أن نطبق على أنفسنا المعايير ذاتها التي نطبقها على الآخرين"[39]، وهو يقصد ما وصفه مارتن جيلنز في أطروحته: **الازدهار والتأثير: اللامساواة الاقتصادية والسلطة السياسية في أميركا**، حينما أشار إلى أن غالبية سكان أميركا محرومون، على نحو مؤثر، من حقوقهم الشرعية، فنحو 70 في المئة من السكان ممن يعيشون على الحد الأدنى من منحنى الثروة، ليس لهم تأثير فعال في السياسات العليا للدولة، في مقابل الحماية شبه الكاملة لرأس المال المعولم المتمركز[40]؛ ما يوسع حالة الشك واللايقين، ليس فقط تجاه قيم الديمقراطية الليبرالية، بوصفها قيمًا ومؤسسات فشلت في إدارة أشكال بسيطة من المصالح المختلفة والمتباينة، بل أيضًا يبرر الشك في فاعلية الدولة نفسها كمؤسسة ينتظر منها إدارة هذا التباين في المصالح وخدمته على قدم المساواة، عوضًا عن إبرازه كأزمة هيكلية خانقة يعانيها المجتمع وتتحمل مسؤوليتها الدولة من الأساس.

وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي الحديثة، أظهرت أن 65 في المئة من الأميركيين يرون أن العولمة عمومًا جيدة لبلادهم، عدا عن خوفهم من فقدان وظائفهم، وأن 51 في المئة من المستجيبين لمسحٍ قامت به بيو في 2015، كانوا يرون أن المهاجرين قد عملوا على تقوية الاقتصاد الأميركي[41]. وعلى الرغم من أن غالبية الأميركيين ينتقدون وول ستريت وسلوكها الجشع والإجرامي، بقدر ما تهاجم الطبقة العاملة البريطانية السوق المالية بمدينة لندن؛ فإن الخطاب الشعبوي في بريطانيا نجح في أن يروج أن الخاسرين الوحيدين لمسألة إغلاق الحدود ومغادرة الطبقة العاملة هم الأغنياء، وخصوصًا المصرفيين المحتقرين في السوق المالية بمدينة لندن[42]، وعلى الرغم تلك النظرة الإيجابية نسبيًا للعولمة والمهاجرين في أميركا، فإن الخطاب الشعبوي نجح في شيطنة هذين العاملين كثيرًا، في ذلك البلد أيضًا؛ حيث عملت إستراتيجية الخطاب الشعبوي في هذين البلدين، عبر مزيج متنافر من تلمس المشكلات الحقيقية للطبقة المتوسطة والعاملة، وتوجيه اللوم إلى المؤسسة النخبوية، على خلق تحالف عابر للانتماءات الطبقية، ليتم في النهاية تسديد الرمية بعيدًا جدًا من الهدف، بإعطاء وصفات خاطئة للحل تركز على العداء للمهاجرين والأقليات وتهدد قيم الديمقراطية.

ربما بدا التفسير الذي يرى أن ترامب بخطابه الشعبوي قد استطاع أن يخلق تحالفًا عابرًا للانتماءات الطبقية، ليجعل في النهاية أفراد كل طبقة يتقاتلون في داخلها لا يتجاوزون حدود انتمائهم الطبقي؛ متعارضًا للوهلة الأولى مع مقولة نيكولاس بولانتزاس التي ترى أن "الدولة هي ديكتاتورية طبقة بقدر ما تصوغ كل طبقة دولتها [حيث يحب الحديث عن] استخدام طبقي للدولة، بدلًا عن الحديث عن طبيعة طبقية للدولة"[43]، ولكن ليس ثمة، في حقيقة الأمر، تعارض بين هاتين الفرضيتين، ولربما كانت إحداهما تعضد الأخرى، وخصوصًا إذا ما انتبهنا إلى أن الاقتتال في داخل حدود الانتماء الطبقي في أميركا وأوروبا، وخصوصًا داخل طبقة النخبة نفسها، قد وصل إلى مراحل متقدمة من المواجهة والفرز، بين من ينتمون إلى المؤسسة الأوليغاركية (هيلاري كلينتون مثالًا) ومن هم من خارجها (ترامب مثالًا)، الاقتتال الذي يفسر صعود ترامب الآتي من قلب النخبة الاقتصادية ذاتها، والغاضب من سيطرتها على المؤسسة، ليمتطي صهوة الشعب ويقلب الطاولة على المؤسسة وأوليغاركيتها الحاكمة، وهي الصهوة ذاتها التي تكونت من انتماءات طبقية عابرة، انقلب فيها العمال البيض ضد العمال الملونين، والذكور البيض من عدة طبقات ضد المرأة، إلى آخر الانقلابات المتضادة والمربكة كليًا، والطارئة على التحليل السياسي للمجتمعات الحديثة.

38 انظر: قناة الجزيرة الفضائية، "شهادة كونداليزا رايس في تحقيقات 11 سبتمبر"، 2004/4/8، شوهد في 2017/1/9، في:
https://goo.gl/qXxgp8
انظر كذلك: "حرب العراق بالأرقام، **بي بي سي عربي**، 2011/12/15، شوهد في 2017/1/7، في:
https://goo.gl/fGusMF

39 Noam Chomsky, "What is the Common Good?" chomsky.info, 7/1/2014, accessed on 6/1/2017, at: https://chomsky.info/20140107/

40 Ibid.

41 Nye, p. 15.

42 Sachs.

43 نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ترجمة ميشال كيلو، ط 2 (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2010)، ص 10 - 11.

العواقب المحتملة على الديمقراطية الأميركية والمنظومة العالمية

يبدو لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية أن النظام الليبرالي يتجه اتجاهًا حقيقيًا إلى فقدان بنيته الأساسية ودعمه الذي اعتمد عليه[44]، ممثلًا بالحماية الأميركية. ولئن كانت الأزمة المالية العالمية في العام 2008، ليست إلا عرضًا لإشكالية هذا النظام، فإن الفترة المقبلة التي تحكمها عقيدة الانكفاء على الداخل، والتي صاغها ترامب في شعاره "أميركا أولًا"؛ من المرجح أن تحمل الكثير من التغييرات الجذرية والتي ربما كانت كارثية على المنظومة العالمية. فعلى سبيل المثال، لم تقم المنظومة الليبرالية بمواجهة مشكلة وقف دفق المهاجرين الذين تسبب في مجيئهم عقيدة مسؤولية الحماية والحرب التي أشعلتها في العالم، لأن ذلك ببساطة يعني وقف التدخل ووقف الحرب المباشرة والحرب بالوكالة[45]. يبدو أنه سيترك أمر معالجة أزمتهم لترامب الذي يزمع إبعاد نحو 11.3 مليون مهاجر يقيمون في أميركا في غضون عامين، الأمر الذي يتوقع أن يزيد من تكاليف تشغيل الاقتصاد الأميركي كثيرًا[46].

> لم تقم المنظومة الليبرالية بمواجهة مشكلة وقف دفق المهاجرين الذين تسبب في مجيئهم عقيدة مسؤولية الحماية والحرب التي أشعلتها في العالم، لأن ذلك ببساطة يعني وقف التدخل ووقف الحرب المباشرة والحرب بالوكالة

بينما لا يُتوقع استعادة التحالف بين الديمقراطية والليبرالية في ظل الرئاسة الحالية لدونالد ترامب، أو على الأقل منذ بدايتها؛ فالرجل عليه أن يرضي مناصريه ولو بمقدار ضئيل، وما دامت أوضاع الشعور بعدم الإنصاف وانعدام فرص الوظائف للطبقة العاملة الساخطة التي تم تقويض سبل عيشها بالأزمات المالية، هي السائدة حتى الآن. فمن دون العودة إلى سياسة الديمقراطية الاجتماعية لمواصلة الإنفاق الاجتماعي الوافر على الصحة والتعليم والتدريب والتكوين، ودعم الأسرة، والتي سيتم تمويلها عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء وإغلاق الملاذات الضريبية التي تدمر الإيرادات العامة وتنشر التفاوت الاقتصادي، وأيضًا من دون تخفيف عبء الديون على البلدان المستقبلة والمصدرة للهجرة كاليونان وغيرها، ومن ثمّ إنهاء أزمة منطقة اليورو المستمرة منذ فترة طويلة[47]؛ فليس مأمولًا أن تستعيد الديمقراطية والليبرالية حالة الوئام المفقودة بينهما، وهو ما يبدو تحقيقه مستحيلًا ومناقضًا تمامًا لمصالح الرئيس الأميركي الجديد وداعميه من النخبة واليمين.

من المرجح أن تقود سياسة ترامب "أميركا أولًا" إلى الانكفاء وتجاهل القضايا البيئية في العالم، فحتى الآن يبدو أن ما يعضد التزام البلدان باتفاقيات خفض الانبعاث الحراري، هو الاتفاقيات الموقعة بينها، وحالة الالتزام الجماعي والعمل المشترك للحد من المخاطر البيئية المحتملة، والتي من دونها ستعمل جميع الأطراف منفردة لتحقيق مصالحها الخاصة، والمتعارضة بالضرورة مع الحفاظ على بيئة نظيفة، كما يتوقع أن تشمل التهديدات المترتبة على حالة صعود النزعة القومية، مجالات حيوية أخرى مثل المعلوماتية والصحة العالمية ومكافحة الأوبئة وقضايا اللاجئين[48]، ما يعني أن التخلي عن العمل الجماعي في هذا المنحى يقود إلى تفاقم الإشكالات في هذه المجالات، أكثر مما هي عليه الآن.

كما أن لجوء البلدان إلى اتخاذ القرارات الفردية بناءً على المصلحة الخاصة فقط، من دون إعارة الانتباه لمصالح الأطراف الأخرى، هو أمر لا تُستثنى منه أميركا، وخصوصًا في العهد المقبل؛ ما سيدفع إلى وتيرة تضارب المصالح وربما اللجوء إلى القوة بين الأطراف الدولية التي كانت سابقًا تتفاوض حول هذه الأمور حتى لا يضر بعضها بمصالح بعض.

وحتى في حال حققت الولايات المتحدة في فترة ترامب تقدمًا على الصعيد الاقتصادي أو العسكري وجوانب القوى الناعمة الأخرى، فإنه لا يتوقع أن ينعكس هذا التقدم على الأطراف الدولية الأخرى[49] كما كانت تفعل الإدارات الأميركية السابقة ذات التوجه الليبرالي الواضح، ولو على نحو انتقائي.

من المرجح أن يقود توجه ترامب الذي يعرض مجموعة من الاتفاقيات التجارية الجديدة على روسيا وبريطانيا[50]، إلى المساهمة

44 Briancon, p. 5.

45 Sachs.

46 Briancon, p. 3.

47 Sachs.

48 Haass, p. 5, 6.

49 Nye, p. 14.

50 "Donald Trump: I'll Offer Deals to Britain, Russia," *US Today*, 16/1/2017, accessed on 8/2/2017, at: goo.gl/e0Fxly

في إخراج روسيا من حالة الأزمة التي نتجت من الحصار الأوروبي الأميركي الذي فرض عليها، أما بريطانيا فتبدو الاتفاقيات الجديدة التي يزمع ترامب تقديمها لها، بمنزلة مكافأة لخروجها من الاتحاد الأوروبي؛ ما سيشجع المزيد من الدول الأوروبية على التفكير جديًّا في مغادرة الاتحاد الأوروبي.

الأمر الآخر الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، هو استعداد ترامب للتعامل وفقًا لسياسة "صين واحدة" مع الصين وتايوان[51]، ما سيعزز كثيرًا نفوذ النظم السلطوية في العالم، وربما يجعلها على استعداد لتقوية قبضتها داخليًا وبسط سيطرتها خارجيًا؛ الأمر الذي سيقلل من فرص التغيير الديمقراطي في كثير من البلدان، وخصوصًا في الشرق الأوسط، حيث في الإمكان أن تتدخل بلدان كروسيا والصين لحماية نظم استبدادية من السقوط.

لا يقتصر أثر الخطاب الشعبوي على فترة الانتخابات الرئاسية حتى مرحلة الفوز فقط، وإنما من المتوقع أن يضفي هذا الخطاب طابعًا من الشرعية على حالات العداء للأجانب والأقليات والمرأة في المجتمع الأميركي، وخصوصًا تلك النزعات المتسترة والتي لم يكن في إمكانها الظهور في الأزمان العادية، إذ ستتجه تحت الغطاء الواسع الذي توفره حالة وجود رئيس شعبوي في البيت الأبيض، إلى أن تعبر عن نفسها صراحة وبقوة على هيئة أحداث ومواقف علنية، وربما تطورت إلى اعتداءات وهجمات بدافع الكراهية، ما يضع المجتمع الذي امتدحه في يوم ما دو توكفيل وتمنى أن تحذو حذوه فرنسا في وضع حرج. أما خطر الحرب الأهلية، وخصوصًا أن المناصرين للديمقراطية الليبرالية والمدافعين عن حقوق الأقليات لن يقفوا مكتوفي الأيدي، وقد بدأت بوادر حالات التمرد والمقاومة للتوجه الشعبوي للرئاسة الأميركية في الظهور عبر تظاهرات وحشود غاضبة على ما يجري الآن[52].

من المتوقع أن تصير المؤسسات التي تمثل الشرعية الدولية، يومًا بعد يوم، أضعف مما هي عليه الآن، وخصوصًا مع وعود ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس[53]؛ الخطوة التي تتجاهل أول قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 1947 بحق الفلسطينيين في إنشاء دولتهم[54]، وآخر قرارات مجلس الأمن الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2016، القاضي بالوقف الفوري لعمليات الاستيطان كليًا في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية[55]، إلى جانب عشرات القرارات التي صدرت طوال هذه الفترة في ما يخص ممارسات دولة الاحتلال تجاه الفلسطينيين وأراضيهم المحتلة، إذ لا يعدّ نقل السفارة الأميركية إلى القدس انتهاكًا للشرعية الدولية أو دعمًا قويًا للجرائم الإسرائيلية المتواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل هو كذلك شرعنةٌ لهذه الانتهاكات والجرائم، بما يعزز من موقف إسرائيل، ويشجعها على المزيد من الممارسات الإجرامية ضد الفلسطينيين وأراضيهم المحتلة، في الوقت الذي تلتزم فيه معظم الدول العربية حالة من الصمت تجاه ما تقوم به دولة الاحتلال في فلسطين.

وأخيرًا يبدو مرجحًا أيضًا أن الانكفاء داخل الهوية القومية، سيصير يومًا بعد يوم مضرًا بالمصالح الجمعية للأطراف الدولية، ليس فقط لأن العالم أصبح الآن أكثر اعتيادًا على قيم الليبرالية والعولمة، ولكن ببساطة لأن هذا النسق من القيم والمؤسسات العالمية، هو الذي تم فرضه على معظم بلدان العالم ومجتمعاته، وأحيانًا بقوة السلاح، بينما الطرف الذي ينسحب الآن هو القوى ذاتها التي عملت على فرضه سابقًا.

قلق النخبة في واشنطن وإعادة صياغة تناقضات الديمقراطية الليبرالية

ليس من السهل على رئيس بمواصفات دونالد ترامب تقويض التجربة الديمقراطية الأميركية بضوابطها وتوازناتها، إذ سيواجه البيت الأبيض مقاومة شرسة من الكونغرس، وخصوصًا بعد انتخابات التجديد النصفي المقبلة، لكن المعركة الأشرس ستكون مع القضاء الأميركي، ففي كل الأحوال سيحاول ترامب ترجمة خطابه إلى سياسات واقعية، كما جرى في القرار التنفيذي رقم 13769 الذي أصدره بحظر مواطني دول إسلامية من دخول الولايات المتحدة وتصدت

51 "China: No Negotiation on 'One China' Policy Despite Trump Remarks," *CNN*, on 8/1/2017, at: goo.gl/tKRjAu

52 "Protests Against Trump's Policies Erupt for Third Weekend in Cities Large and Small," *NBC News*, 7/2/2017, at: goo.gl/C6ZjYC

53 Oren Liebermann, "Why Moving the US Embassy to Jerusalem is so Controversial," *CNN*, 25/1/2017, accessed on 26/1/2017, at: goo.gl/iASRsd

54 "الأمين العام: بعد ما يقرب من سبعة عقود، لا يزال العالم ينتظر ولادة الدولة الفلسطينية"، مركز أنباء الأمم المتحدة، 2016/12/16، شوهد في 2017/1/26، في: goo.gl/Hj75bv

55 "مجلس الأمن يعتمد قرارًا يطالب بالوقف الفوري للاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة"، مركز أنباء الأمم المتحدة، 2016/12/23، شوهد في 26/ 1 / 2017، في: goo.gl/zMbjlv

له وأبطلته المحكمة. هذا مثال فقط على المعارك المتوقّعة بين مؤسسات النظام السياسي الأمـيركي[56]. ستلقي هذه المحاولات وغيرها من ترامب لتجسيد خطابه الشعبوي، بظلالها الكثيفة على التجربة الديمقراطية العريقة في هذا البلد. لكن إذا وضعنا في الحسبان التقاليد الديمقراطية الراسخة في هذا البلد أيضًا، فستساهم، بلا شك، هذه المشاكسات المستمرة بين النخب في واشنطن في إعادة صياغةٍ وطرحٍ للإشكالية البنيوية الكامنة في جذر الديمقراطية الليبرالية. بناءً عليه، فإن ذلك يمكن أن يساهم في إعادة هذه النخب اصطفافها وموضعتها من جديد في خريطة الصراع؛ الأمر الذي ستجد النخبة الليبرالية في واشنطن نفسها مضطرة معه إلى عقد مصالحة - إن لم يكن تحالفًا - بينها وبين النخب التي ترفع مطالب شعبوية واضحة كالمرشح الديمقراطي بيرني ساندرز. ومن المرجح أن تكون نقطة بدء اصطفاف هذه النخب ضد خطر التيار الشعبوي في أميركا؛ هي قضية تعاون حملة ترامب مع المخابرات الروسية المتهمة بالتجسس على حملة هيلاري كلينتون، المرشحة الديمقراطية الخاسرة للانتخابات في مواجهة ترامب، وخصوصًا أن ترامب بادر بإقالة جيمس كومي James B. Comey، مدير وكالة الاستخبارات الأميركية FBI؛ على خلفية إصراره على التحقيق في مزاعم التجسس الروسي، إذ يعدّ كثيرٌ من المراقبين اتجاه ترامب لإقالته هو بمنزلة قطع الطريق أمام الكشف عن حقيقة هذه المزاعم[57]. فهذه الخطوة من طرف الرئيس الذي لم يكمل بعد عامه الأول في البيت الأبيض، تعطي فرصة ثمينة لخصومه للضغط على القضاء والكونغرس لفتح تحقيق حول الواقعة المسنودة بقرار إقالة كومي، ما يُرجح معه أن يلاقي ترامب مصاعب غير هينة لإكمال فترة رئاسته للولايات المتحدة؛ إذ ستسعى النخبة المناوئة له لاستغلال كل المسائل مثار الجدل في سياسة الرجل في حملتها الإعلامية ضده، والتي من بينها بطبيعة الحال التوافق الأخير بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد قمة الرياض الأخيرة في أيار/ مايو 2017.

يبرز هذا الاحتمال من بين عدة احتمالات مرجحة لإنقاذ الديمقراطية الأميركية من أن تنفرد بها التيارات الشعبوية، وهو احتمال في حال تحققه يمكن ألا تصبح معه الديمقراطية الأميركية ليبرالية من جديد، أو على الأقل لن تشبه صيغتها القديمة السابقة للأزمة، فهل يشهد هذا البلد مخاضات لصيغة ديمقراطية ما بعد ليبرالية؟ تبقى هذه المعضلة مفتوحة على هذا الاحتمال وغيره.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تستكشف ظاهرة الصعود الشعبوي، من خلال النظر بصورة أعمق في أزمة المنظومة الليبرالية العالمية، وكيف أدى انفراط عقد التحالف بين طرفيها إلى الصعود الدرامي للتيار الشعبوي في الدولة الحارسة لقيم الديمقراطية الليبرالية في العالم، بعد أن انعكست سياساتها عالميًا ومحليًا انعكاسًا كارثيًا على تجربتها العريقة في الممارسة الديمقراطية. ولئن كان ثمة أمل في أن التقاليد الديمقراطية الراسخة في هذا البلد، وبنيته المؤسسية الديمقراطية بضوابطها وتوازنات، من المرجح أن تمنع كثيرًا خطر التغول الشعبوي الماثل الآن، فإن الحقيقة التي يجب على العالم مواجهتها اليوم، هي أن انكفاء الولايات المتحدة الأميركية داخليًا، لن يغير من حقيقة أنها تظل محتفظة بحجم من القوة العسكرية المصممة منذ البدء لحماية مصالح منظومة من الشركاء العالميين، تزداد هذه المنظومة يومًا بعد يوم، بغض النظر عن عدم تكافؤ الفرص أو عدالة توزيعها بين هؤلاء الشركاء، وبغض النظر عن سوء استخدام الحوافز التي تعود على كل طرف منهم. ففي النهاية، ستبقى ماثلةً حقيقةُ أن هذه القوة العسكرية التي جرى استخدامها لمصلحة أطراف دولية متعددة، كثيرًا ما كانت تتضارب مصالحها؛ هي اليوم في خدمة طرف دولي واحد فقط، ربما تتعارض مصالحه الذاتية والقومية مع بقية الأطراف بعضها أو جميعها.

المراجع

العربية

بولانتزاس، نيكولاس. **نظرية الدولة**. ترجمة ميشال كيلو. ط 2. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2010.

زهران، جمال علي. **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

بشارة، عزمي. "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية". **سياسات عربية**. العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

56 "Trump's New Travel ban was Blocked. How did it Happen, and What is Next?" *The Guardian*, 16/3/2017, accessed on 16/3/2017, at: goo.gl/Pmhf1H

57 "President Trump Fires FBI Director Comey," *The Washington Post*, 10/5/2017, accessed on 20/5/2017, at: goo.gl/sz1a2N

Kendall-Taylor, Andrea & Erica Frantz. "How Democracies Fall Apart: Why Populist is a Pathway to Autocracy?" *Foreign Affairs* (December 2016).

Khalil, Osama, F. "Crossroads of the world: U.S. and British Foreign Policy Doctrines and the Construct of the Middle East, 1902 - 2007." *Diplomatic History* (April 2014).

Kolakowski, Leszek. "Uncertainties of Democratic Age." *Journal of Democracy*. vol. 1. no. 1 (Winter 1990).

Linz, Juan J. & Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation. Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore & London: The Johan Hopkins University Press, 1996.

Nye, Joseph S. "Will the Liberal Order Survive?" *Foreign Affairs*. vol. 96. no. 1. (January/February 2017).

Zakaria, Fareed. "Populism on the March: Why the West is in Trouble." *Foreign Affairs* (November/December 2016).

Thomas, Carothers. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy*. vol. 13. no. 1 (2002).

الأجنبية

Aristotle. *Politics*. Benjamin Jowett (trans.). Kitchener: Batoche Book, 1999.

Berman, Sheri. "Populism is not Fascism: But it could be Harbinger." *Foreign Affairs* (November/December 2016).

Bowles, Samuel & Herbert Gintis. "The Crisis of Liberal Democratic Capitalism: The Case of the United States." *Politics* & *Society*. vol. 11. no. 1 (1982).

Brown, Wendy. "Neo-liberalism and the End of Liberal Democracy." *Project MUSE, Theory* & *Events*. vol. 7. no. 1 (2003).

Haass, Richard. "World Order 2.0: The Case of Sovereign Obligation." *Foreign Affairs*. vol. 96. no. 1 (January/February 2017).

Haynes, Jeff. *Democracy in the Developing World: Africa, Asia, Latin America, and the Middle East*. Cambridge: Polity Press, 2001.

Kazin, Michael. "Trump and American Populism: Old Wine, New Bottles." *Foreign Affairs* (October 2016).